دعوى قضائية جديدة ضد السعودية بسبب التجسس والقرصنة

كشفت صحيفة الغارديان البريطانية عن دعوى قضائية جديدة سيتم رفعها ضد السعودية أمام محاكم المملكة المتحدة بسبب التجسس والقرصنة.

وبحسب الصحيفة تستعد زوجة الصحفي السعودي الراحل جمال خاشقجي لرفع دعوى قضائية في الولايات المتحدة ضد شركة NSO Group لتصنيع برامج التجسس، بدعوى أنها استُهدفت ببرنامج Pegasus الخاص بالشركة الإسرائيلية.

وتخطط حنان العتر (52 عامًا) لمقاضاة حكومتي السعودية والإمارات العربية المتحدة لتورطهما في المحاولات المزعومة لتثبيت البرنامج على هاتفها المحمول.

وتتلقى العتر دعمًا لمحاولاتها لجمع الأدلة للقضايا من أنياس كالامارد المسؤولة السابقة في الأمم المتحدة التي حققت في جريمة القتل في دورها كمقررة خاصة لعمليات القتل خارج نطاق القضاء.

وتسعى العتر المتواجدة في الولايات المتحدة حيث تقدمت بطلب للحصول على اللجوء السياسي ، لاستعادة هاتفين جوّالين وجهاز iPad وجهاز كمبيوتر محمول خاص بزوجها يُعتقد أنه في حوزة السلطات التركية للمساعدة في قضيتها.

وقالت: "من المهم محاسبة كل من تورط في هذه الجريمة المروعة. كان زوجي رجلاً مسالمًا. أنا أؤمن بالعدالة الأمريكية ".

قُتل خاشقجي ، كاتب عمود في صحيفة واشنطن بوست، وتقطيع أوصاله في القنصلية السعودية في اسطنبول في أكتوبر 2018.

وخلصت أجهزة المخابرات الأمريكية إلى أن القتل كان بموافقة محمد بن سلمان ، وهو ما نفاه ووصفه بأنه "جريمة شنيعة" و "خطأ … ارتكب من قبل المسؤولين العاملين في الحكومة السعودية".

وقد حاكمت الحكومة السعودية 11 رجلاً لارتكابهم جريمة القتل وحكمت على خمسة منهم بالإعدام ، على الرغم من إلغاء أحكام الإعدام في وقت لاحق.

في العام الماضي ، كشف تحقيق مشترك أجرته صحيفة The Guardian وشركاؤها في مشروع Pegasus عن أدلة جديدة على أن أحد عملاء NSO قد استهدف Elatr قبل عدة أشهر من وفاة زوجها ، بين نوفمبر 2017 وأبريل 2018.

يمكن لبرنامج Pegasus تحويل الهاتف إلى جهاز مراقبة ، مع تنشيط الميكروفونات والكاميرات دون علم المستخدم.

وجد فحص الطب الشرعي لهاتف العتر الذي يعمل بنظام Android في عام 2021 أنه تم إرسال أربع رسائل نصية تحتوي على روابط ضارة مرتبطة بـ Pegasus ، على الرغم من عدم إثبات التثبيت الناجح من خلال التحليل.

يشير النشاط على هاتف العتر الذي تمت مصادرته خلال الفترة التي كانت محتجزة فيها لدى أجهزة المخابرات الإماراتية بعد اعتقالها في مطار دبي في أبريل 2018 إلى محاولة تثبيت البرنامج في ذلك الوقت.

وفي الوقت الذي تبني فيه قضيتها القانونية ، تسعى العتر للحصول على الهواتف المحمولة والأجهزة الأخرى الخاصة بزوجها وفي اسطنبول وقت وفاته ، والتي تعتقد أنها محتجزة لدى السلطات التركية.

كما يتم الضغط على البيت الأبيض للتدخل بعد قرار محكمة تركية بتعليق محاكمة غيابية لـ 26 سعوديًا متهمين بارتكاب جريمة القتل ، قبل نقلها إلى السعودية.

وقالت كالامارد في بيان إنها مُنعت في الماضي من استعادة الهواتف.

وقالت: "بصفتي مقررًا خاصًا للأمم المتحدة يحقق في مقتل جمال خاشقجي ، كنت على علم منذ الأيام الأولى أن السلطات التركية كانت تحتجز هواتف جمال وجهاز الكمبيوتر الخاص به كجزء من تحقيقها.

وأضافت كالامارد ، التي تشغل الآن منصب الأمين العام لمنظمة العفو الدولية: "لقد أُبلغت بجهود حنان العتر لتأمين هذه المواد من السلطات التركية. أنا بالتأكيد أؤيد هذه الجهود.

لقد أوضحت الحكومة التركية أنها لا تنوي المضي في التحقيق والمحاكمة. لذلك يجب أن تسلم أي دليل لا يزال في يديها لأولئك الذين هم مصممين حقًا وأصيلًا على الكشف عن حقيقة مقتل جمال.

وتابعت "تحديد ما إذا كانت هواتفه قد تعرضت للاختراق ، وما إذا كان خاضعًا للمراقبة الرقمية ، وتحديد برامج التجسس – هذه كلها عناصر حاسمة لغرض قول الحقيقة وفهم ومنع استهداف المنشقين".